الثورة
www.althawranews.net
الأربعاء 27 شعبان 1435هـ - 25 يونيو 2014م العدد 18115
Wednesday :26 Sha'aban 1435 - 25 June 2014 - Issue No. 18115

مناقشة مشروع الإطار العام والسقوف التأشيرية للموازنة العامة للدولة

صنعاء / سبأ

استعرضت اللجنة العليا للموازنات العامة في اجتماعها أمس برئاسة نائب رئيس الوزراء وزير الاتصالات وتقنية المعلومات الدكتور أحمد عبيد بن دغر مشروع الإطار العام المتوسط المدى والسقوف التأشيرية للموازنة العامة للدولة للأعوام 2015م و2016م و2017م.

حيث تم مناقشة العرض التحليلي المقدم من وزير المالية الدكتور محمد منصور زمام عن مشروع الإطار العام المتوسط المدى والسقوف التأشيرية للموازنة العامة للدولة، وأسس التقدير والمؤشرات والمحددات التي تم الاستناد عليها في إعداد مشروع الإطار العام والسقوف التأشيرية .

وأكد وزير المالية أنه بالرغم من الظروف المالية الصعبة للموازنة العامة للدولة فقد حرصت وزارة المالية على إعداد مشروع الإطار العام للأعوام 2015م و2016م و2017م، وفقا لخيارين، الأول يتمثل في إعداده بالبناء على موازنة عام 2014م وإضافة الحتميات والالتزامات والمستجدات، والخيار الثاني يتمثل في بديل تم إعداده وفقا لتصورات محددة.

ولفت إلى الأوضاع التي تم فيها إعداد مشروع الإطار العام متوسط المدى والسقوف التأشيرية للموازنة العامة للدولة والمتمثلة في استمرار تفاقم الآثار السلبية للعديد من المتغيرات المحلية القائمة، والتي من أهمها انخفاض إنتاج النفط وبالتالي حصة الدولة منه، واستمرار تفجير خط أنبوب النفط والاعتداءات المتكررة على أبراج وخطوط نقل الكهرباء،وكذا الإختلالات الأمنية في بعض المناطق بالبلاد، والتي ترتب عليها أعباء مالية كبيرة من جانب،ومن جانب آخر حرمان الخزينة العامة من العائدات النفطية المتوخاة وتعثر نمو الموارد المحلية غير النفطية، وغير ذلك من التأثيرات المنعكسة سلباً على التوازن المالي والنقدي المطلوبين لتحقيق الاستقرار والاستدامة المالية والنمو الاقتصادي.

وعرض وزير المالية لأسس التقدير والمؤشرات المحددة التي تم الاستناد عليها في إعداد مشروع الإطار العام والسقوف التأشيرية في الصورة الأولى والبديل.

وناقشت اللجنة باستفاضة مشروع الإطار العام والسقوف التأشيرية للموازنة العامة للدولة.. حيث ركزت النقاشات على التأكيد على أهمية إعادة النظر والمراجعة لمستوى الإنفاق في ضوء ما هو متاح من الموارد وبما يصل بالعجز إلى الحدود الآمنة الممكن تمويلها من مصادر محلية آمنة غير تضخمية.

وأثنت اللجنة العليا للموازنات على الجهود التي بذلتها وزارة المالية ومختلف الوزارات والجهات المعنية ذات العلاقة واللجنة الفنية في إعداد مشروع الإطار العام متوسط المدى والسقوف التأشيرية للموازنة العامة للدولة للأعوام 2015 - 2017م،وتقديمها في الموعد المحدد.. مؤكدة على استمرار اللجنة الفنية في عملها من اجل استيعاب الملاحظات والمقترحات المقدمة.

وأرجأت اللجنة البت في المشروع إلى اجتماعها المقرر عقده الأسبوع القادم، وذلك لإتاحة مزيد من الوقت لأعضاء اللجنة العليا للموازنات لمراجعة ودراسة مشروع الإطار العام متوسط المدى والسقوف التأشيرية للموازنة العامة للدولة للأعوام 2015و2016 و 2017 م.

التقى المدير القطري للبنك الدولي

زمام يشيد بدعم الاتحاد الأوروبي للاقتصاد اليمني

صنعاء-سبأ

بحث وزير المالية الدكتور محمد منصور زمام مع رئيس بعثة الاتحاد الأوروبي بصنعاء بيتينا موشايت أوجه الدعم التي يقدمها الاتحاد الأوروبي لليمن في مجال الإصلاحات المؤسسية والمالية والاقتصادية والإسهام في معالجة المشاكل الاقتصادية والمالية وتغطية الفجوة التمويلية لموازنة الدولة .

وفي اللقاء أشاد وزير المالية بالإسهامات والدعم الذي يقدمه الاتحاد الأوروبي للاقتصاد اليمني في مختلف المجالات .. معربا عن تطلعه لاستمرار وزيادة الدعم خاصة في ظل الأوضاع والتحديات الاقتصادية الراهنة التي تواجه اليمن وبما يمكن الحكومة اليمنية من الحفاظ على الاستقرار المالي والنقدي .

واستعرض الدكتور زمام الأوضاع المالية والتحديات التي تواجه الاستدامة المالية والإجراءات التي تنتهجها وزارة المالية في سبيل تغطية الفجوة التمويلية في الموازنة العامة للدولة .

كما بحث وزير المالية الدكتور محمد منصور زمام خلال لقائه أمس بصنعاء المدير القطري للبنك الدولي في اليمن وائل زقوت مجالات التعاون الثنائي بين اليمن والبنك الدولي خاصة فيما يتعلق بالإصلاحات المؤسسية والاستقرار المالي والنقدي.

واستعرض وزير المالية خلال اللقاء التحديات الاقتصادية والمالية التي تواجه الحكومة اليمنية .. مشيرا إلى أولويات وزارة المالية خلال الفترة القادمة وتوجهاتها الكفيلة بتحقيق الاستدامة المالية من خلال تجاوز الاختلالات القائمة بين موارد ونفقات الموازنة .

وأكد الدكتور زمام حرص وزارة المالية على الاستفادة من خبرات البنك الدولي في تنفيذ الإصلاحات المؤسسية لتحقيق أعلى كفاءة ممكنة في استخدام الموارد العامة للدولة وتنميتها .

حضر اللقاءين نائب وزير المالية حسام الشرجبي ووكيل الوزارة لقطاع العلاقات الخارجية الدكتور يحيى العنسي ورئيس المكتب التنفيذي بالوزارة طارق الشرفي.

20 مليار ريال تعويضات للمناطق المتضررة بمحافظتي حضرموت والمهرة

صنعاء / سبأ

ناقش مجلس إدارة صندوق إعادة اعمار المناطق المتضررة جراء كارثة الأمطار والسيول في محافظتي حضرموت والمهرة، في اجتماعه أمس بصنعاء برئاسة نائب رئيس مجلس الوزراء وزير الاتصالات وتقنية المعلومات الدكتور احمد عبيد بن دغر، عدداً من المواضيع المتصلة بعمل الصندوق خلال الفترة الماضية.

وتدارس الاجتماع المقترحات والرؤى المتصلة بأداء الصندوق ووضع الحلول الناجعة لاستكمال ما تبقى من مهامه خلال الفترة القادمة، بما في ذلك الآليات المقترحة لاستكمال بقية الغايات التي انشئ من أجل بلوغها هذا الصندوق.

وأقر مجلس الإدارة تشكيل لجنة من وزراء الأشغال العامة والطرق والثروة السمكية والمالية، ومحافظي حضرموت والمهرة، والمدير التنفيذي للصندوق وعدد من أعضاء مجلس إدارة الصندوق، تتولى دراسة ومناقشة المقترحات المقدمة والخاصة بأوضاع الصندوق من كافة الجوانب، وتقديم النتائج إلى اجتماع مجلس الإدارة القادم لمناقشتها واتخاذ ما يراه مناسبا بشأنها.

وأكد المجلس على اللجنة وضع الآليات العملية لتصحيح مسار الصندوق بما يؤدي إلى استكمال كافة أعماله وإنهاء نشاطه في أسرع وقت ممكن، والاستعانة بمن تراه من المسئولين والمختصين او من أعضاء مجلس الإدارة للمساعدة في وضع هذه الحلول والمقترحات، لعرضها على الاجتماع القادم لمجلس الإدارة.

واطلع الاجتماع على تقرير الإدارة التنفيذية عن نشاط صندوق إعادة اعمار محافظتي حضرموت والمهرة للفترة من 12 نوفمبر-2013إلى 30أبريل 2014م، والمتضمن عرضاً للإجراءات التي تم اتخاذها وما تم إنجازه خلال هذه الفترة من بعد الاجتماع الثامن لمجلس الإدارة والعراقيل التي أدت إلى تدني مستوى الأداء.

وأكد التقرير أن الإدارة التنفيذية للصندوق استطاعت صرف مبلغ 30 ملياراً و915 مليوناً و597 ألف ريال من أصل المبالغ التي تم تعزيزها من وزارة المالية والبالغة 32 مليارا و185 مليوناً و108 آلاف ريال، وبنسبة تنفيذ 96 % من المبالغ المعزز بها.

وأوضح التقرير انه تم صرف 20 ملياراً و101 مليون من تلك المبالغ مقابل تعويضات و7 مليارات و398 مليوناً و731 ألف ريال مقابل مشاريع.. مستعرضا جملة من الإشكاليات الإجرائية والتمويلية التي أثرت على نشاطه خلال العامين الماضيين ..مقدما في الوقت نفسه عدد من المقترحات للخروج بالصندوق من هذا الوضع المتعثر واستكمال مهامه بحسب قرار الإنشاء.

حملات ميدانية على الأسواق في محافظتي صنعاء ولحج

صنعاء-سبأ

دشن مكتب الصناعة والتجارة بمحافظة صنعاء حملة نزول ميدانية إلى الأسواق العامة والمحلات التجارية بهدف الحد من التلاعب بالأسعار وإغراق السوق بالمواد الفاسدة.

وخلال التدشين أكد وكيل المحافظة يحيى الحيمي لوكالة الأنباء اليمنية (سبأ) أهمية استمرار الحملات الميدانية لتشمل كافة مديريات المحافظة لضبط المخالفين للوائح التموينية و حماية المستهلك والحفاظ على سلامته من المواد الغذائية المنتهية وضمان عدم التلاعب بالأسعار والأوزان .

ودعا الجميع إلى التعاون مع الحملة والإبلاغ عن أي مخالفات تموينية للحد منها بالإجراءات القانونية الرادعة.

من جانبه أوضح مدير عام مكتب الصناعة والتجارة بالمحافظة أمين احمد أن الحملة تشمل المحلات والمخازن التجارية والمصانع ومحطات بيع الغاز في مركز المحافظة بهدف التأكد من مطابقة المواد الغذائية في مخازن التجار للمواصفات والمقاييس ومدى صلاحيتها من خلال اختيار العينات وتحليلها والحد من مظاهر الاحتكار وارتفاع الأسعار.

وأكد شايع أن المكتب يعمل حاليا على تكثيف حملاته الرقابية والإشرافية اليومية بكافة المحلات والأسواق التجارية لتثبيت الأسعار خلال شهر رمضان المبارك وضبط أي تجاوزات بهذا الشأن.

إلى ذلك ناقش مجلس التموين بمحافظة لحج في اجتماعه أمس برئاسة محافظ المحافظة أحمد عبدالله المجيدي .. خطة مكتب الصناعة والتجارة للحفاظ على الاستقرار التمويني في أسواق المحافظة ومديرياتها خلال شهر رمضان المبارك والرقابة على الأسعار خاصة المواد الغذائية.

وتهدف الخطة الى ضمان الاستقرار التمويني ومنع الغش والإحتكار والزام التجار على إشهار أسعار المواد الغذائية ووضع الآليات اللازمة لتنفيذ الرقابة الميدانية من قبل فرق عمل تشكل من الجهات ذات العلاقة بالتنسيق والمتابعة مع السلطة المحلية بالمحافظة ومديريتي تبن والحوطة بما يضمن مراقبة الأسواق وضبط أي متلاعبين بالأسعار سواء أسعار السلع المعروضة في المحلات التجارية أو أصحاب بعض الافران وبائعي الغاز المنزلي و بما يكفل الاستقرار وتوفر المواد التموينية خلال شهر رمضان المبارك ومنع أي احتكار أو غش والالتزام بالأوزان والأسعار المحددة .

وقد حث المحافظ المجيدي مكتب التجارة والصناعة بالمحافظة وفريق الرقابة الميداني بمتابعة التجار ومحلات البيع بالجملة والتجزئة للالتزام بالأسعار المحددة وعلى وجه خاص أسعار المواد الغذائية الاساسية و الغاز المنزلي، مهيبا بالمواطنين الإبلاغ الفوري عن أي تلاعب بالأسعار أو إخفاء أو احتكار للمواد الغذائية في المحافظة والمديريات بما يمكن الجهات المعنية من سرعة ضبط المخالفين واحالتهم لاستكمال الإجراءات القانونية.

لجنة حماية المستهلك:

السلع الغذائية متوفرة وتفعيل آليات الرقابة على الأسواق

صنعاء - سبأ

عقدت اللجنة العليا لحماية المستهلك اجتماعا لها أمس، برئاسة وكيل وزارة الصناعة والتجارة لقطاع التجارة الداخلية – نائب رئيس اللجنة، عبدالله عبد الولي نعمان، وبحضور أعضاء اللجنة ممثلي الجهات الحكومية المعنية بحماية المستهلك.

وكرس الاجتماع ، للوقوف على الاستعدادات الخاصة باستقبال شهر رمضان، والآليات المتخذة لضمان توفر السلع الأساسية واستقرار كمياتها وأسعارها ، ومطابقتها وسلامة السلع المعروضة ودور كل جهة بهذا الخصوص، وعلى الأخص ما يتعلق بتفعيل الدور الرقابي والتفتيش الميداني على الأسواق والتأكد من جودة السلع والخدمات لضمان سلامة المستهلك .

وفي هذا السياق أكد اجتماع اللجنة العليا لحماية المستهلك، توفر كميات كافية من السلع الغذائية في الأسواق التجارية واستقرار أسعارها، لكنه أوصى بضرورة عقد اجتماع للجهات الرقابية بهدف تكثيف عملية الرقابة على الأسواق وعلى وجه الخصوص خلال شهر رمضان المبارك.

وشدد الاجتماع على أهمية تفعيل دور التوعية الاستهلاكية، والتنسيق من أجل تطوير مستوى البرامج الإعلامية في جميع وسائل الإعلام، وإقرار برامج التوعية الاستهلاكية في إطار اللجنة العليا لحماية المستهلك.

كما ناقشت اللجنة العليا لحماية المستهلك، موضوع إنشاء هيئة وطنية مستقلة للغذاء والدواء تتمتع بصلاحيات مرجعية أساسية تنفيذية ورقابية وتشريعية، بالإضافة إلى صلاحية الضبط القضائي، وأن يجري إقرار تصور بهذا الخصوص عبر ورشة عمل لمناقشة توصية مخرجات الحوار الوطني فيما يخص المقترح الخاص بإنشاء هيئة للغذاء والدواء .

وأوصت اللجنة العليا لحماية المستهلك في اجتماعها بضرورة دعم جهود جمعية حماية المستهلك، بالنظر إلى الدور المحوري الذي تؤديه الجمعية بصفتها الشريك الرئيس في جهود حماية المستهلك، والنهوض بأدوار رقابية وتوعوية وتمثيلية، وعلى نحو ما نص عليه قانون حماية المستهلك.

وكان الاجتماع قد استمع إلى تقريرين موجزين عن الموضوعات التي ناقشتها اللجنة في الاجتماعات السابقة، قدمه مدير عام حماية المستهلك بوزارة الصناعة والتجارة، مقرر اللجنة، محمود إبراهيم النقيب، وآخر عن نتائج وتوصيات ورشة العمل الخاصة بقانون الاتصالات وواقع خدمات الهاتف في اليمن – التي نظمتها الجمعية اليمنية لحماية المستهلك، وقدمه رئيس الجمعية عضو اللجنة العليا لحماية المستهلك، فضل مقبل منصور.

احتياجات الأمن الغذائي في ورشة عمل بصنعاء

صنعاء/سبأ

بدأت أمس بصنعاء ورشة العمل التشاورية للمصادقة على النتائج المستخلصة لتقييم احتياجات قدرات أنظمة معلومات الأمن الغذائي والتغذية التي نظمتها منظمة الأغذية والزراعة للأمم المتحدة بالتعاون مع وزارة التخطيط والتعاون الدولي.

وتهدف الورشة التي تستمر يومين تزويد المشاركين بأكبر قدر من المعلومات والبيانات التي تمكن من إجراء التقييم الشامل لبرنامج أنظمة معلومات الأمن الغذائي مع الجهات ذات العلاقة والتي على ضوئها ستؤخذ كل النتائج من أجل وضع الإطار التنفيذي لتدخلات البرنامج في بناء قدرات الجهات الحكومية ذات العلاقة بالأمن الغذائي.

وفي افتتاح الورشة أكد ممثل منظمة الفاو في اليمن الدكتور صلاح الحاج حسن أهميه المشروع في جمع المعلومات ونقاط الضعف التي تعاني منها مختلف الجهات في مجال الأمن الغذائي وكيفية تجاوزها.

ولفت إلى أن البيانات والمعلومات التي تم جمعها ستخدم أصحاب القرار وكافه الجهات. مشيراً إلى أهمية البيانات الدقيقة كونها تمثل الأساس لاتخاذ إجراءات أو قرارات وكذا رسم الخطط والبرامج المتعلقة بوضع الأمن الغذائي في اليمن.

من جانبه أشار رئيس الاستشاريين الفنيين لمشروع نظام معلومات الأمن الغذائي سليمان محمد إلى أهمية المسح الذي تم إنجازه والبيانات والمعطيات التي تم الحصول عليها ليصبح المشروع أداة معرفيه لتحديد الوضع الأمني والصعوبات الموجودة في اليمن.

وتناقش الورشة التي يشارك فيها باحثون ومتخصصون من عدد من الجهات ذات العلاقة بالأمن الغذائي عددا من أوراق العمل حول سياسات وأنظمة الأمن الغذائي وأولويات تركيز استراتيجيات إقليم الشرق الأدنى مع برنامج أنظمة معلومات الأمن الغذائي.

حضر الورشة نائب ممثل منظمة الفاو في اليمن الدكتور محمد سلام.